إدارة الأزمات الاستراتيجية في ظل أنشطة الاقتصاد الخفي في العراق التشخيص والمعالجة

أ.م.د. سناء عبدالرحيم العبادي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد
sanaaubadi@gmail.com

م.م. مصطفى محمود الصميدعي
كلية الإمام الأعظم الجامعة
بغداد-العراق
Mustafa.alsomaidaee@gmail.com

المستخلص:

يتأثر الاقتصاد العراقي بجملة من العوامل التي تغيرت من شكل أنشطة هذه الاقتصاد من زمن لآخر. إذ بات من المقبول عموماً القول بوجود نطاق واسع ومتنامي من الأنشطة التي تتم خارج الاقتصاد الرسمي في العراق. إذ لا يتم تسجيل مثل هذه الأنشطة من خلال نظام حسابات الدخل القومي، والذي أصبح المعيار المقبول والاهم في جميع دول العالم. ويثير وجود وزيادة الاقتصاد الخفي في عدد من المخاوف الأساسية التي تمثل أزمات اقتصادية للبلد، خصوصاً إذا ما تم تقييم الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والأسر المعيشية بطريقة متحيزة وغير متفقة مع الإحصاءات الرسمية. لذا قد يخفي العدد الرسمي للعاطلين عن العمل حقيقة أن جزء منهم يعملون فعليًا ويتلقون دخلًا مناسباً مع تسجيلهم كعاطلين. ونتيجة لذلك، من المرجح أن تكون السياسات الاقتصادية الكلية توسعية بشكل مبالغ فيه، كما أن السياسة الاجتماعية ستكون مفرطة جداً. ويعبر اقتصاد الظل او الاقتصاد الخفي عن فقدان إيرادات الضرائب، لأن الأنشطة السرية تلتف بطرق عدة على قوانين الضرائب. الامر الذي يُعد مؤشرا على حالة غير صحية بين المواطنين والحكومة والاقتصاد ككل على حد سواء. وفي هذه البحث، شخصنا مفهوم وأشكال ومراحل الازمات، وكيفية التعامل معها. فضلاً عن تأثير الاقتصاد الخفي في هذه الازمات بشكل معالجة تارة، ومشكلة اقتصادية تارة أخرى. مع الأخذ بنظر الاعتبار خصوصية الحالة الاقتصادية العراقية بالاستناد الى عدد من المؤشرات الاقتصادية المناسبة.

الكلمات المفتاحية: الازمات الاستراتيجية، إدارة الازمات، الاقتصاد الخفي، المشاريع الصغيرة.

Strategic Crisis Management in Light of Hidden Economy Activities in Iraq/Diagnosis and Treatment

Assist. Prof. Dr. Sana'a A. Al'abadi
College of Administration and Economics
University of Baghdad

Assist. Lecturer: Mustafa M. Alsomaidaee
Imam al-Adham College
Baghdad-Iraq

Abstract:

Iraqi economy is affected by a number of factors that have changed the form of the activities of this economy from time to time. It has become generally accepted that there is a wide and growing range of activities outside the formal economy in Iraq has been already exist. As such, activities are not recorded through the system of national income accounts, which has become the accepted and important standard in all countries of the world. The existence and increase of the hidden economy raises a number of fundamental concerns that represent the economic crises of the country, especially if the economic and social conditions of individuals and households are

evaluated in a biased and inconsistent manner with official statistics. Therefore, the official number of the unemployed may mask the fact that part of them are actually working and receiving an adequate income while registering as unemployed. As a result, macroeconomic policies are likely to be overly expansionary, and social policy will be very excessive. The shadow or hidden economy expresses the loss of tax revenue, because covert activities circumvent in many ways the tax laws. This is an indication of an unhealthy condition between citizens, the government and the economy as a whole. In this paper, we define the concept, forms and stages of crises, and how to deal with them. In addition to the effect of the hidden economy in these crises in the form of treatment at other times, and another economic problem at other times. Taking into consideration the specificity of the Iraqi economic situation, based on a number of appropriate economic indicators.

Keywords: Strategic crises, Crisis management, Hidden economy, Small businesses.

المقدمة

لقد ترددت مفردة الازمة كثيراً على اسماعنا، خصوصاً في حالات الحديث في مجالات الإدارة والسياسة وعلم الاجتماع والعلوم العسكرية وغيرها. والأزمة في الواقع حدث مفاجئ غير متوقع قد يطرأ في أي لحظة، ليشكل نوعاً من أنواع التهديد الذي يلزم الاحتياط له او مواجهته بهدف التقليل من آثاره السلبية، والحد من خسائره المتوقعة. والازمة الاقتصادية على وجه الخصوص تتمثل في الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الاحداث غير المتوقعة او غير المخطط لها، والتي قد تؤدي الى آثار اقتصادية واجتماعية كارثية.

كما انخفضت الاقتصادات غير الرسمية في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة، لكنها لا تزال كبيرة، لا سيما في أوروبا الشرقية. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الرسمي، فقد تقلصت اقتصادات الظل في معظم أنحاء أوروبا منذ الأزمة المالية العالمية، عندما وصلت إلى ذروتها في العديد من البلدان. ومع ذلك، يظل الاقتصاد الخفي، في المتوسط، حوالي ١٥-٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة، وحوالي ٣٠-٣٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الناشئة. ومع استمرار تعرض بيئة الاعمال الدولية للمزيد من الازمات، خصوصاً الاستراتيجية منها، فان اقتصادات الظل سيزيد تمثيلها لعدة أسباب، أهمها مساحة الحرية للعمال والشركات في اختيارات عمل غير رسمية لتجنب الضرائب، والهروب من قيود معاشات التقاعد أو مدفوعات الضمان الاجتماعي، والالتفاف على لوائح سوق العمل والمنتجات (Medina et al., 2017: 20) ومع ذلك، في بعض الحالات، يمكن أن يمثل الاقتصاد الخفي مصدرًا للتوظيف والدخل في حالة عدم وجود فرص في القطاع الرسمي أو الاقتصاد المهيكل، هذا التمثيل سيكون في صورة طريقة آمنة لأداء الاعمال أثناء فترات الركود الدورية، وبهذه الطريقة، يمكن أن يساهم الاقتصاد الخفي في النمو الشامل، وبالتالي التعامل الكفوء مع الازمات التجارية. وعلى العكس مما ذكر آنفا، فان اقتصادات الظل الكبيرة تميل إلى كبح النمو، وتقليل فرص تنظيم الاعمال التجارية، وانشاء مخاطر اقتصادية أكبر، فضلاً عن عدم حماية العاملين عبر توفير الدعم القانوني لهم للمطالبة بالتعويضات والتطوير المهني. وبينما يمكن أن يعمل القطاع غير الرسمي كمصدر للدخل التكميلي أو غير المتاح بأي شكل آخر، إلا أن وجوده يعد جزئيًا دالة على عدم الكفاءة في الاقتصاد الأوسع. إذ تشمل التكاليف المرتبطة بالأنظمة غير

الرسمية التشوهات في سوق العمل، والإيرادات الضائعة بسبب نقص الإبلاغ عن الأجور والإنتاج، وتوفير السلع العامة دون المستوى الأمثل، وانخفاض توفير التمويل والحصول عليه. فضلاً عن الحجم المحدود للإنتاج والذي يميل أيضًا إلى إعاقة إنتاجية الشركات وابتكارها.

المحور الأول: منهجية البحث

١-١. مشكلة البحث: يُعد فهم وإدراك جوانب الاقتصاد الخفي وعلاقته بالتعامل مه الأزمات أمر مهم لعدة أسباب. أولى هذه الأسباب أنه يجعل من الممكن تقديم تقدير أفضل لخسائر الإنتاج والعمالة التي تنطوي تحت الاقتصاد الرسمي، وبالتالي تقدير ما يخسره الاقتصاد الرسمي من جراء الأنشطة غير الرسمية أو الخفية. ثانياً، قد يضيف وجود قطاع غير رسمي مرونة أكبر للاقتصاد عندما يتعرض الاقتصاد الرسمي الى أزمات صعبة. ثالثاً، يؤدي ضعف القاعدة الضريبية إلى تعقيد مهمة صانعي السياسات الضريبية بشكل كبير خصوصاً مع الاعداد المتزايدة من السكان، النشطون وغير النشطون اقتصادياً.

وبموازاة هذا التعقيد في فهم دور وتأثير الاقتصاد الخفي، ومحاولة تقدير منافع السماح ببعض الأنشطة ضمن الاقتصاد الخفي مقابل مساوئ هذ السماح، فإن مشكلة البحث الحالي تتمثل في تكوين تصور حقيقي عن الاقتصاد الخفي في العراق، وتقدير إذا ما كانت هناك علاقة لهذا الاقتصاد في التعامل مع الازمات الاقتصادية والاجتماعية المتوالية التي يمر بها البلد.

١-٢. أهمية البحث: تتأتى أهمية البحث الحالي في كونه يتعرض لأحدى المسائل الشائكة في مفهوم الاقتصاد، إذ ان معظم دراسات الاقتصاد ترى أن الاقتصاد الخفي يمثل بالضرورة مؤثراً سلبياً للاقتصاد العام للبد. فيما ترى دراسات أخرى أن الاقتصادات غير المعتمدة أساساً على الضريبة لا تتأثر بشكل كبير بأنشطة الاقتصاد الخفي، ما بقائه مؤشراً سلبياً في الاقتصاد. من جانب آخر، اهتمت دراسات عدة في توضيح إمكانية اعتماد الاقتصاد الخفي كأداة للتعامل مع الازمات الاقتصادية، خصوصاً قصيرة الاجل منها. إذ أن أنشطة الاقتصاد الخفي قد تحد من مشكلة البطالة، وتؤمن دخلاً مناسباً للكثير من الافراد طالبي الوظائف والذين لم يتمكنوا بعد من الحصول على الوظيفة المناسبة.

١-٣. أهداف البحث: يهدف البحث بصورة أساسية الى:

- التعرض لمفهوم إدارة الازمات وفهم طبيعة ومراحل الازمات.
- توضيح الطرق الأساسية المعتمدة في التعامل مع الازمات الاقتصادية على مستوى المنظمات.
- التطرق لمفهوم الإدارة الاستراتيجية للازمات وبيان خصوصيتها.
- تقديم المعرفة المناسبة لمفهوم الاقتصاد الخفي ومسببات اللجوء في العراق.
- عرض مؤشرات الاقتصاد الخفي في العراق وتبيان أسبابها.
- فهم الدور المناسب للاقتصاد الخفي في التعامل مع الازمات التي يمر بها الاقتصاد العراقي.

المحور الثاني: الأزمة، المفهوم العام

٢-١. التعريف: الأزمة هي موقف أو سلسلة من الأحداث التي تجعل مجموعة أو فريقًا أو منظمة في دوامة مستمرة لبعض الوقت، وذلك من خلال التهديد بإلحاق الأذى بالناس أو الممتلكات والتأثير سلبًا على المؤسسة أو أصحاب المصلحة فيها أو حتى على الصناعة بأكملها إذا لم يتم التعامل معها بفعالية وكفاءة، وهي حالة من ضعف القدرة على التفسير الفوري، الغموض، وضغط الوقت في اتخاذ القرار. وتخلق الازمة دائمًا ثلاثة تهديدات متصلة: السلامة العامة، والخسارة المالية بسبب

تعطل العمليات وفقدان حصتها في السوق، وأضرار السمعة، لأنها تنعكس بشكل سيئ على المنظمة ككل. (Andrianopoulos, A. 2016: 2)

والأزمة من وجهة نظر (Taneja. S. et al., 2014: 79) هي فوضى لا تحذير مسبق لحدوثها، ومؤشراتها قليلة للغاية، ولا قيود على حجمها، فقد تكون كبيرة بقدر معين، وقد تكون العكس. كما ويمكن لتعقيد ونزعة بيئة الأعمال خلق حالات الأزمات التي تؤثر على المنظمات. لذا من المهم أن يفهم قادة المنظمات أسباب حدوث الأزمات. وتوقع كيفية حدوثها، ومتى، وما الذي يمكن عمله للتعامل معها، ومدى إمكانية منعها أو تقليل تأثيرها إلى أدنى حد ممكن. ومن أجل فهم الأزمات والتعامل معها بشكل أفضل، عادة ما يتم توجيه قادة المنظمات نحو الإدارة الاستراتيجية للأزمة. هذا التوجه من شأنه ان يجعل هؤلاء القادة مستعدون باستمرار لتغيير فلسفتهم الإدارية وقراراتهم وأفعالهم وهم يستعدون ليكونوا مسؤولين اجتماعيًا في إدارتها لحالات الأزمات.

ويرى (هلول، ٢٠١٢: ٧) أن الازمة هي الظرف الانتقالي الذي يتسم بعدم التوازن، ويمثل نقطة تحول في حياة فرد أو جماعة أو منظمة او حتى مجتمع معين. وهي تعبر عن حالة من التوتر التي تتطلب قرار ينتج عنه موقف مواجهة جيد. وتتصف الازمة بعدد من الخصائص أهمها:

- انها مفاجئة.
- قليلة الوقت.
- تسبب الارباك في اتخاذ القرار.
- لا معلومات وفيرة عنها.
- ضعف الإمكانيات اللازمة لمواجهتها.
- تسبب حالة من التوتر والشعور بالخطر.
- تؤدي الى ضغوط عمل عالية نسبياً.

٢-٢. أشكال الازمات: يمكن رؤية الازمات في صور عديدة منها: **اقتصادية،** وتشمل أحداثًا أو مواقف في المجال الاقتصادي مثل الإضرابات الاقتصادية وحوادث السوق ونقص فرص العمل. **ومعلوماتية،** حيث يرافق الازمة دائما فقدان هام للمعلومات أو السجلات التنظيمية، العامة أو السرية، وتتمثل في حالات سرقة المعلومات من خلال هجمات التصيد أو الاختراق او من خلال تسريب البيانات الحساسة، و**مادية،** والتي تشمل المعدات الرئيسية التي تعرضت للاختراق أو السرقة أو التلف المفاجئ، و**فقدان الموردين** أو انقطاع كبير في أحد مصانع التشغيل الرئيسية، **والموارد البشرية،** إذ يمكن أن تكون الخسارة من رئيس تنفيذي أو عضو رئيسي في الفريق، أو تخريب، أو عنف في مكان العمل، و**السمعة** مثل الشائعات التي يمكن أن تضر بسمعة المنظمة. **والأعمال النفسية او مخرجات الامراض العقلية،** أي أعمال لا يمكن تصورها مثل الهجمات الإرهابية أو الاختطاف أو حتى العبث بالمنتجات، وأخيرًا **الكوارث الطبيعية،** وتشمل الأعاصير والزلازل والحرائق والفيضانات السريعة، أو تفشي الامراض (Coombs, 2011: 2).

٢-٣. مراحل الازمة: يجب على الشركات النظر في كل مرحلة من مراحل الازمات، والاستعداد لها، لأن اهمال أي من هذه المراحل قد يجعل الشركة عرضة للخطر. وبالتالي، يمكن تقسيم الازمات الى ثلاثة مراحل لتحقيق إدارة فعالة لهذه للأزمات، هذه المراحل هي: مرحلة ما قبل الأزمة، والتي تهدف الشركة إلى منعها والاستعداد لها. مرحلة الأزمة، ومرحلة الاستجابة للأزمة، وهي عندما تتعامل الإدارة فعليًا مع الأزمة، أي تحاول احتوائها والحد من أضرارها، وأخيراً

مرحلة ما بعد الأزمة، والتي تكون معنية بالهدف طويل الأجل المتمثل في الانتعاش من الاضرار واستعادة الحال كما كان قبل الازمة (Andrianopoulos, 2015: 3).

٢-٣-١. مرحلة ما قبل الأزمة: تهدف مرحلة ما قبل الأزمة إلى منع الأزمات من خلال تقييم المخاطر، وهي عملية التحديد والتحليل والاستجابة لمخاطر المشروع، وتشتمل على مسح وتحليل البيئة من أجل تحديد وتقييم وتقدير المخاطر بطريقة كمية من حيث الأهمية، ومن ثم تحديد أولويات المخاطر البيئية المعنية للأعمال، وتقدير احتمال حدوث أزمة معينة، وتكرارها المتوقع، وتأثيرها المحتمل على العمليات. فالمخاطر الجغرافية السياسية التي يمكن أن تؤثر على الشركات هي عدم الاستقرار السياسي، والصراع الجيوسياسي، وتغيير النظام، والفساد ...الخ. وقد تشمل المخاطر الاقتصادية، السياسات النقدية والمالية، والاستدامة المالية، ومستويات الدين الحكومي وغيرها. أما المخاطر القانونية فتعني التغييرات التشريعية واللوائح الحكومية. والعوامل الاجتماعية التي يمكن أيضاً أن تسبب الأزمة هي الاضطرابات الاجتماعية مثل أعمال الشغب والإضرابات الثقافية. وتتعلق العوامل البيئية بمناخ البلد وموقعها الجغرافي السياسي الذي يمكن أن يتسبب في كوارث طبيعية في الحالات القصوى. (Ki & Brown, 2013: 407)

٢-٣-٢. مرحلة الاستجابة للازمة: قبل حدوثها، ترسل غالبية الأزمات سلسلة من إشارات الإنذار المبكر، والتي تعلن عن احتمال حدوث أزمة ما. وتكون هذه الإشارات في بعض الأحيان ضعيفة للغاية أو يصعب اكتشافها. وعليه، فإن ما يمثل قيوداً في اكتشاف الازمات او الحد من القدرة على إدراك تحذيرات الأزمات يمتثل في الآتي (Hamidovic, 2012: 3):

- الإشارات ضعيفة أو خفية.
- مصادر إشارات الأزمات لا يُنظر إليها على أنها ذات مصداقية.
- الإشارات أو التهديدات المضمنة في الرسائل الروتينية والتي لا تجلب الاهتمام عادة.
- رسائل المخاطر أو التهديد المشوهة بشكل منهجي.
- الإشارات التي لا تصل إلى الأشخاص المناسبين.

وعندما تفشل جهود إيقاف حدوث الازمة، وتحدث، تدخل المنظمة في "وضع الأزمات" وهي مرحلة الاستجابة، والتي تتميز عادة بوقت قصير لاتخاذ القرار، وحالة من التعقيد، والغموض، حيث أن الخطر المتمثل في الاضرار التي قد تحصل الآن هو خطر لا يزال قائم. وهناك حاجة لاتخاذ إجراءات حاسمة، ويجب تحويل الجهود إلى احتواء الأزمة وتقليل الضرر من خلال السيطرة على الوضع في أسرع وقت ممكن. ويتوجب على المنظمة اتباع مسار "المراقبة، التفسير، الاختيار، والقرار، وتكرار تلك خطوات العملية عدة مرات حتى السيطرة. والخطوة الأولى نحو احتواء الأزمة هي في الواقع تقييم الوضع عن طريق جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات الدقيقة قدر الإمكان وفي أسرع ما يمكن. اما الخطوة التالية فهي اعلام أصحاب المصالح والافراد أيضاً. وهذا أمر مهم لأن إدراك أصحاب المصلحة أمر بالغ الأهمية لنجاح الشركة، وبالتالي يجب أن تكون هناك أولوية متساوية في مسالة اعلام الجهات ذات العلاقة. (Baubion, 2013: 17)

٢-٣-٣. مرحلة ما بعد الأزمة: عندما تهدأ الأزمة، تدخل الأعمال في مرحلة ما بعد الأزمة، والتي ينتهي فيها الخطر ويستأنف العمل كالمعتاد، لذا لم تعد الآن الأزمة هي النقطة المركزية لاهتمام

الإدارة، رغم أنها لا تزال تتطلب بعض الاهتمام. ويمكن للشركة تركيز مواردها على التعافي من الأزمة وإعادة بناء الثقة والمصداقية من خلال إدارة التصور العام. ويتضمن التعافي محاولات "التعلم من الحدث داخليًا و"التعامل مع الحدث خارجًا". ويجب الإفادة من مرحلة ما بعد الأزمة عن طريق التحضير بشكل أفضل للأزمة القادمة والايفاء بالالتزامات التي قُطعت خلال مرحلة الأزمة، كما تهدف هذه المرحلة إلى إصلاح أي ضرر قد حدث للسمعة خلال الأزمة. وقد تقوم المنظمة بتعيين فريق تقييم الأزمات، والذي يجب أن يكون مختلفًا عن أعضاء فريق إدارة الأزمات، لتقييم معالجة الأزمة والتوصية بالتغييرات في إجراءات الأزمات. والعمل على منع تكرار الأزمة والأضرار لاحقاً وذلك من خلال دمج الدروس المستفادة في نظام إدارة الأزمات في المنظمة، مما يسمح بتحسين الوقاية والإعداد والاستجابة (Coombs, 2007: 9).

٢-٤. إدارة الازمات الاستراتيجية: يتبنى القادة الاستراتيجيون مسؤولية مستقبل المنظمات. ومن الضروري أن ينظر المديرون في أهمية دمج إدارة الأزمات في نظام المؤسسة. أحد البدائل للإدارة الاستراتيجية الفاعلة لمستقبل المنظمات هو إدراج تخطيط السيناريو كجزء من خطة إدارة الأزمات. إذ يعد تخطيط السيناريو ضروريًا عند وضع خطة استراتيجية لإدارة الأزمات، وخطة عمل لإدارة الأزمات القابلة للتنفيذ على وجه الخصوص. ومن المهم دمج إدارة الأزمات في الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات لأن كلاهما يعتمد على استراتيجيات مبتكرة وبديهية مطلوبة أيضًا من أجل بقاء المنظمات وازدهارها. فيما تشمل عملية تخطيط السيناريو تقييم الاتجاهات والاحتمالات المختلفة بناءً على التغيير المستمر في البيئة الخارجية بسبب قوى البيئة الكلية (Taneja, 2014: 79-80)

٢-٤-١. فريق إدارة الازمات: يتم تحديد الأعضاء المشتركين في فريق الأزمة باعتباره فريق العلاقات العامة والقانونية والأمن والعمليات والتمويل والموارد البشرية. ومع ذلك، فإن التكوين يختلف بناء على طبيعة الأزمة. على سبيل المثال، ستكون تكنولوجيا المعلومات مطلوبة بشكل أساسي إذا كانت الأزمة تتعلق بنظام الكمبيوتر. فيما يتم تخطيط الوقت لأن الفريق قد قرر بالفعل من سيقوم بالمهام الأساسية المطلوبة في الأزمات. أن الخطط والفرق الخاصة بإدارة الازمة الاستراتيجية ستكون ذات قيمة قليلة إذا لم يتم اختبارها او اختبار جاهزيتها مسبقا. في الواقع، لا تعرف الإدارة ما إذا كانت خطة إدارة الأزمات غير المختبرة تعمل أم لا، أو إذا كان فريق الأزمة قادرًا على تحقيق التوقعات. وهناك ضرورة أساسية للتدريب حتى يتمكن أعضاء الفريق من اتخاذ القرارات في حالة الأزمات. إن كل أزمة فريدة ولا تشبه سابقاتها وتتطلب من فرق الأزمات اتخاذ القرارات المناسبة والآنية (Coombs, 2007: 2).

٢-٤-٢. استراتيجيات إدارة الأزمات: ببساطة، يمكن تصنيف استراتيجيات إدارة الأزمات وفقًا لسبب حدوث الأزمات، وكذلك على كيفية تأثير الأزمات على المنظمات والمهام التي يتعين القيام بها من أجل تقليل تأثيرها. الفئة الأولى من الاستراتيجيات تسمى بالاستراتيجيات الموجهة نحو العمليات بشكل عام، في حين أن الفئة الأخيرة تُسمى الاستراتيجيات الموجهة نحو المعالجة.

٢-٤-٢-١. الاستراتيجيات الموجهة نحو العمليات: يمكن التفكير في استراتيجيات إدارة الأزمات الموجهة نحو العمليات على أنها تلك الإدارة التي تركز على الأزمات الناتجة عن العمليات

المنتظمة للمنظمات. إذ أن بعض الأشياء من المرجح أن تؤدي إلى أزمات أكثر من غيرها. وعلى سبيل المثال، في حالة مصنعي السيارات، من المحتمل أن يؤدي النقص في أحد المكونات الهامة، مثل صمامات الوقود، الى أزمة ناتجة من عدم وجود موظفين ذوي خبرة. وقد يؤدي ذلك الامر الى إجبار شركة تصنيع السيارات على إغلاق خط إنتاجها بسبب نقص الموظفين ذوي الخبرة. وهذا بدوره يؤدي على الأرجح إلى خسائر مالية. لذا، يجب على ان تقوم المنظمات بتقييم إمكانيتها في ادارة الأزمة في القضايا التنظيمية من حيث السرعة وعدم اليقين والأهمية. وينبغي على صانعي القرار بعد ذلك أن يتوقعوا إنفاق المزيد من الموارد على الإجراءات الرامية إلى التخفيف من حدة الأزمة وليس مسألة عدم وجود أزمة. وعليه، فإن إمكانية حدوث نقص في المكونات تستحق مزيدًا من الاهتمام لأن تأثيرها يتم الشعور به على الفور أكثر من عدم وجود موظفين ذوي خبرة لتحسين الإنتاجية. ونتيجة لذلك، قد تولي المنظمة مزيدًا من الاهتمام للبحث عن موردي المكونات البديلة. (Wang, & Belardo, 2005: 2)

٢-٤-٢-٢. الاستراتيجيات الموجهة نحو المعالجة: من ناحية أخرى، تركز استراتيجيات إدارة الأزمات الموجهة نحو المعالجة على كيفية استبعاد المنظمات لنقاط الضعف في مواجهة الأزمات التي تواجهها في مراحل مختلفة من دورة حياة الأزمة. لذا يجب أن تسعى المنظمات إلى منع تفاقم الأوضاع من خلال توفير الدعم للأفراد المشاركين في الأزمة. وهناك عدد من مراحل الازمة على مستوى العملية، الأولى هي مرحلة **مؤشرات الأزمة،** هي المرحلة التي يتم فيها الكشف عن إشارات التحذير من الأزمات للمنظمات. المرحلة اللاحقة للأزمة هي **الازمة الحادة،** والتي تصاحب بعض الضرر للمنظمة، وتنفذ المنظمة في هذه المرحلة إجراءات مصممة لمنع تفاقم الأضرار. تليها مرحلة الأزمة المزمنة (مرحلة التنظيف) هي "فترة من الانتعاش، التحليل الذاتي، والشفاء". فيما المرحلة النهائية هي مرحلة **حل الأزمة،** وهي الهدف من المراحل الثلاث السابقة. فإذا فشلت منظمة ما في منع حدوث أزمة في نهاية مرحلة مؤشرات الازمة، فعليها أن تعمل على تسريع المراحل الحادة والمزمنة من أجل الوصول إلى مرحلة حل الأزمة في أسرع وقت ممكن. وعليه فإن المديرين في المنظمات يجب أن يكون لديهم القدرة على التعرف على إشارات التحذير من الأزمات حتى يتمكنوا من التصرف بشكل استباقي (Wang, & Belardo, 2005: 3).

٢-٥. إعداد الأزمات الاستراتيجية ووظائف الإدارة: هناك طريقتان رئيسيتان للمديرين للنظر في حل الأزمة:

- تجاهل العلامات التحذيرية والرد على الأزمة.
- إعداد أنفسهم لمنع أو إدارة الأزمة.

ان القرار المتعلق بالخيار الأول (تجاهل العلامات التحذيرية والرد على الأزمة) له نتائج غير معروفة. بينما يوفر القرار الثاني (إعداد أنفسهم لمنع أو إدارة الأزمة) العديد من الفرص لإدارة الأزمة. وقد يؤدي اتباع نهج استباقي إلى تجنب الأزمة بالكامل. يوضح ويقارن الشكل رقم (١) المراحل الموجودة في عملية إدارة الأزمات.(Spillan, 2000: 4)

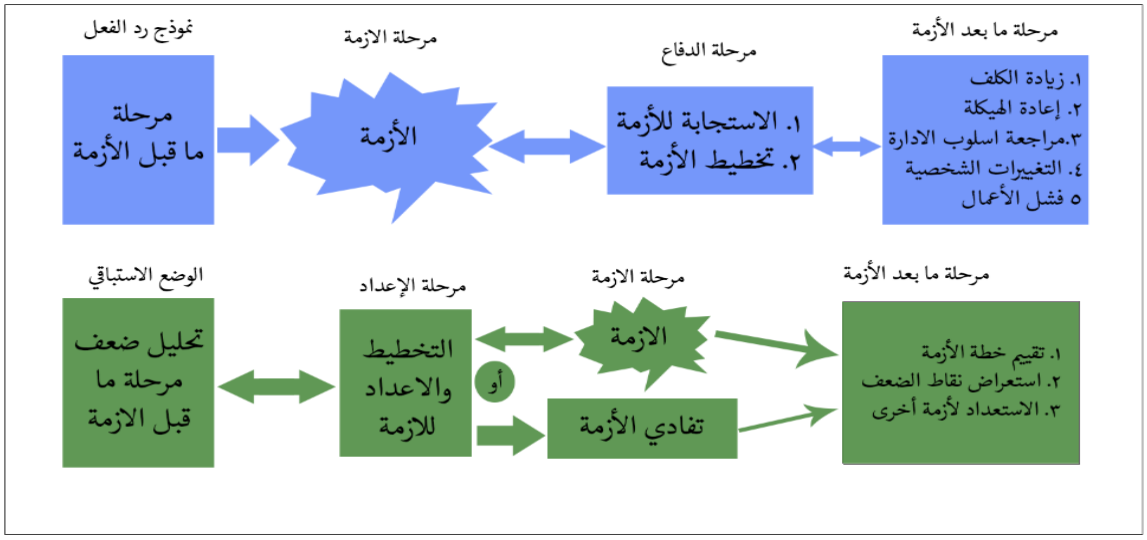

الشكل (١): عملية إدارة الأزمات-نموذجان

Resource: Hough, M. G., & Spillan, J. E. (2005). Crisis planning: Increasing effectiveness, decreasing discomfort. Journal of Business & Economics Research (JBER), 3(4). P.20

يوضح الشكل (١) المراحل الموجودة في حالات الأزمات. في النموذج التفاعلي، تحدث بالفعل القرارات المتعلقة بالتخطيط أثناء وبعد الحدث (الأحداث). وفي النموذج الاستباقي، يتوقع المدراء بالفعل بعض أشكال الأزمات. فقد أكملوا تحليل الضعف، مما ساعدهم على تطوير خطة للتعامل مع الاحتمالات في الأزمات. وعليه فان نتائج كل قرار إداري من تلك القرارات هي نتائج مهمة.

يوضح الشكل أيضا مسار القرار الذي يمكن أن يتخذه المديرين عند التعامل مع الأزمات. المسار الأول هو نموذج رد الفعل، حيث تحدث بالفعل القرارات المتعلقة بالتخطيط أثناء وبعد الازمة (الأحداث). بينما يتتبع المسار الثاني النموذج الإيجابي، حيث سبق للمديرين توقع بعض أشكال الأزمات. وفي ظل هذا السيناريو، يستكمل المديرون تقييم المخاطر بشكل مستمر، مما يساعد في وضع خطة وحالات طوارئ للتعامل مع الأزمات. ان عواقب اختيار واحد من هذه المسارات كبيرة. ويتعين على المديرين تقدير الفرق بين الاستثمارات في التخطيط للأزمة مقابل التكاليف المحتملة الناتجة عن الفشل في التخطيط. ويرتبط هذا الاختيار بشكل متكامل بفهم أنواع الأزمات الموجودة.

المحور الثالث: الاقتصاد الخفي

٣-١. مفهوم الاقتصاد الخفي: تشتمل المفاهيم البديلة للاقتصاد الخفي مجموعة كبيرة من الظواهر، تركز بعضها في تعريفه على انه الاقتصاد الذي يشتمل على المخرجات المخفية. ويركز البعض الآخر على العمالة المخفية. بينما يرى جانب آخر أن ما يميز الاقتصاد الخفي هو إخفاء الشركات غير المسجلة لجميع إنتاجها أو بعضه، وقد تختار الشركات المسجلة إخفاء جزء صغير من إنتاجها لتقليل التزاماتها الضريبية. وعليه، يمكن تعريف الاقتصاد الخفي بأنه في الغالب الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية القانونية المخفية عن عمد من السلطات الرسمية والتي ستسهم في الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء غير قانوني أو الأنشطة الإجرامية، والأنشطة الخيرية أو المنزلية) إذا ما تم تسجيلها رسمياً. (Mai & Schneider, 2016: 2)

ان الطبيعة الخفية للنشاط غير الرسمي تزيد من صعوبة قياسها بدقة، لذا عادة ما يتم استخدام عدة طرق لقياس حجم الاقتصاد الخفي، بعض من هذه الأساليب هي: (Kelmanson et al., 2019: 6-7)

- تستند **الأساليب المباشرة** إلى الدراسات الاستقصائية ومراجعة الضرائب وغيرها من أساليب الامتثال. إذ تسمح هذه الطرق بجمع معلومات مفصلة حول بنية الاقتصاد الخفي. ومع ذلك، فإن المعلومات التي تم الحصول عليها قد لا تكون تمثيلية وقد لا تكون متسقة عبر البلدان.
- تشمل **الأساليب غير المباشرة**: التباين بين مقاييس الدخل والإنفاق للناتج المحلي الإجمالي، والفرق بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو استهلاك الكهرباء، والفرق بين الطلب على النقود المقدرة والمبلغ الفعلي للعملة المتداولة في الاقتصاد.
- تعتمد الطريقة النموذجية على نموذج المؤشر المتعدد، والأسباب المتعددة، ففي هذا النموذج، يتم تمثيل حجم الاقتصاد الخفي بواسطة متغير كامن (مؤشر)، مع كل من الأسباب والمؤشرات التي تم ملاحظتها وقياسها. فيما يستخدم هذا المتغير الكامن في نظام من معادلتين: الاولى كمتغير تابع مع أسبابه كمتغيرات توضيحية. والثانية كمتغير توضيحي لمؤشرات غير رسمية. ويتم تقدير المعادلات في وقت واحد وتستخدم القيم المجهزة للمتغير الكامن لحساب تقدير لحجم الاقتصاد الخفي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي. تشمل أوجه القصور في هذه الطريقة الحساسية للتغيرات في البيانات والمواصفات، والعينة المستخدمة، وإجراءات المعايرة والموائمة.

وعادة ما يتم تعريف الاقتصاد الخفي من خلال عدة مفاهيم، مثل الاقتصاد الخفي، الاقتصاد الرمادي، الاقتصاد الأسود، نقص الاقتصاد، الاقتصاد النقدي، الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد غير الملاحظ وغير الرسمي هي مرادفات وترتبط ببعض أنواع أنشطة الاقتصاد الخفي. الا أن أهم ما يميز هذا النوع من الاقتصاد هو اشتماله على تلك الأنشطة الاقتصادية التي ينبغي إدراجها في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن لا يتم تغطيتها في الحسابات العامة لعدة أسباب. ويتكون الاقتصاد الخفي من ثلاثة مكونات: **المكون الأول** للاقتصاد غير الرسمي هو الدخل غير المبلغ عنه الناشئ عن الأنشطة القانونية حيث يتم إخفاء المعاملات جزئيًا من السلطات الضريبية أو أقل من القيم الحقيقية. وقد يكون من الممكن إخفاء الأنشطة القانونية بالكامل عن المسؤولين. **الثاني** هو الدخل غير المبلغ عنه الناشئ عن أنشطة غير قانونية يشمل البضائع غير القانونية والخدمات والمخدرات. **الثالث** هو إنتاج البضائع للاستخدام الخاص. وهذا نشاط قانوني ولا يوجد سبب لإخفاء الوكلاء لأنشطتهم. وقد يتم إهمالها من الحسابات القومية فقط لأنه لا توجد معاملات ملحوظة بين البائعين والمشترين (Guliyev, 2019: 43).

٣-٢. مسببات العمل ضمن الاقتصاد الخفي وخصوصية حالة العراق: يؤدي وجود الاقتصاد الخفي في بلد ما إلى تأثيرات متنوعة تؤثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية الرسمية للبلد. فيما يخلق الاقتصاد الخفي أوجه قصور في سوق العمل، وهو مصدر تشوهات في تخصيص الموارد، ويؤدي إلى تحيزات في المؤشرات الرسمية مثل التحيز التصاعدي في معدل البطالة، ويخلق حلقة مفرغة من الزيادات المستمرة في القاعدة الضريبية. ومع ذلك، فإن الاقتصاد الخفي لا يعتبر بالضرورة عدوًا للاقتصاد الكلي. فقد ينفق الأفراد الدخل المكتسب في الاقتصاد الخفي في وقت لاحق في الاقتصاد الرسمي، مما يؤدي إلى تأثيرات محفزة. ففي البلدان النامية، كما هو الحال في العراق، تكون الشركات قادرة على شراء أو تصنيع مدخلات ثانوية في الاقتصاد الخفي، مما يساعد الاقتصاد الكلي من خلال توفير بعض الوظائف التي لن تكون متاحة. أيضا، يمكن للأفراد

شراء سلع أو خدمات أرخص من الاقتصاد الخفي. أخيرًا، يعتبر الاقتصاد الخفي ملاذاً آمناً في أوقات الاضطرابات والركود، يتصرف مثل صاحب الملاذ الأخير. الا أنه في الغالب تكون المسببات الأساسية للجوء الى العمل تحت مظلة الاقتصاد الخفي تتمثل في احدى المسببات الآتية: (Hassan & Schneider, 2016: 4-5)

- **العبء الضريبي:** من المقبول على نطاق واسع في الدراسات والبحوث ذات الصلة أن السبب الأكثر أهمية الذي يؤدي إلى انتشار الاقتصاد الخفي هو العبء الضريبي. فكلما زاد العبء الضريبي الإجمالي، زادت قوة الحوافز للعمل بشكل غير رسمي لتجنب دفع الضرائب. هذا السبب قد يكون أقل تأثيراً في العراق نظراً لضعف النظم الضريبية المعتمدة، والتي أخذت مؤخراً بالتحسن، الا أنها لازالت غير قادرة على تثبيت أسس اقتصادية مساهمة في الاقتصاد الوطني ككل.
- **العبء التنظيمي:** يؤدي التنظيم المكثف إلى البيروقراطية، ويحد من حرية العمل، ويقلل من دخول ريادة الأعمال، مما يؤدي إلى تحفيز أكبر للمشاركة في الاقتصاد الخفي. لذا فإن أن العبء التنظيمي يؤدي إلى مساحة أكبر من الاقتصاد الخفي. هذا السبب شائع جدا في العراق، فتقييدات العمل الرسمية وصعوبة الحصول على الموافقات الخاصة بإنشاء المشروعات الصغيرة، وضعف دور الأجهزة الرقابية في الحد من البيروقراطية التنظيمية كلها أسباب منطقية تجعل من اللجوء الى مظلمة الاقتصاد الخفي حلاً مثالياً للعديد من رواد الاعمال وحتى العاملين ذوي المهارات أو الحرف المحدودة.
- **معدل البطالة:** البطالة لها تأثير مزدوج على تطور الاقتصاد الخفي. فمن ناحية، وجدت العديد من الدراسات أن معدلات البطالة الأعلى دفعت الأفراد للعمل في ظل الاقتصاد لإيجاد وظائف مناسبة كضمانة للحصول على الدخل. ومن ناحية أخرى، يقال إنه عندما يكون الاقتصاد الكلي في حالة ركود، ويزداد معدل البطالة باستمرار، فإن البطالة لا تلعب دوراً رئيسياً في التأثير على حجم الاقتصاد الخفي. ونجد هنا ان الحالة الأولى هي الأكثر ملائمة لحالة الاقتصاد العراقي، فقدت دفعت صعوبة الحصول على الوظائف الحكومية العديد من الخريجين الى الدخول والعمل في الاقتصاد الخفي، خصوصاً مع ضعف قانون العمل الذي لايزال غير قادر على إلزام الشركات العاملة في القطاع الخاص على دفع الاستقطاعات الضريبية، وتنظيم عقود العمل مع طالبي الوظائف في القطاع الخاص، فضلاً عن ضعف التأثير على استراتيجيات الشركات الخاصة ومحاولة مؤامتها مع استراتيجيات الاقتصاد الكلي.
- **معدل التوظيف الذاتي:** من المقبول أن يكون للعمل الحر تأثير إيجابي وهام على حجم الاقتصاد الخفي، فمن المتوقع أن يكون لدى العاملين لحسابهم الخاص دوافع شديدة لتجنب الامتثال للوائح الضريبية، مع إمكانية تجنبهم لعدد كبير حزم من الخصومات الضريبية. كما يتمتع العاملون لحسابهم الخاص بعلاقات تجارية مباشرة مع العملاء، مما يسمح لهم بالمساومة مع عملائهم للوصول إلى اتفاقيات "التوفير الضريبي". أيضاً من المرجح أن يستخدم العاملون لحسابهم الخاص موظفين غير نظاميين وغير رسميين لأن لديهم ضوابط تدقيق ضعيفة وأقل مقارنةً بالمنظمات الأكبر والأكثر رسمية. هذا السبب بدرجة عالة من المنطقية في حالة الاقتصاد العراقي، فالعديد من الشركات الخاصة لازالت شركات عائلية، أو مملوكة لفرد واحد بدلاً من كونها شركة مساهمة. وعلى هذا النحو، نجد أن هناك نسبة أكبر من المشاريع الصغيرة والتي يعمل مؤسسيها لحسابهم الخاص، وقد يقومون بأداء المهام من المنزل عبر الانترنت او تقديم المشورات او الاستشارات للمستفيدين.

٣-٣. مؤشرات الاقتصاد الخفي في العراق: مع افتقار العراق الى المؤسسات المعنية بالإحصائيات الاقتصادية، واقتصار هذه المهام على جهاز الإحصاء المركزي التابع لوزارة التخطيط العراقية، فانه سيكون من الصعوبة بمكان الحصول على التقديرات الملائمة لحالة الاقتصاد العراقي، والاقتصاد الخفي منه وقد يقدم المرصد الاقتصادي للعراق تحديثًا للتطورات والسياسات الاقتصادية الرئيسية عبر عرض النتائج المستخلصة من أعمال البنك الدولي الأخيرة بشأن العراق، ووضعها في سياق عالمي طويل الأجل وتقييم آثار هذه التطورات وغيرها من التغييرات في السياسة المتعلقة بالتوقعات بالنسبة للعراق. ويتراوح تغطيتها من الاقتصاد الكلي إلى الأسواق المالية إلى مؤشرات رفاهية الإنسان والتنمية. وهو مخصص لجمهور واسع، بما في ذلك صناع السياسة وقادة الأعمال والمشاركين في الأسواق المالية ومجتمع المحللين والمهنيين العاملين في العراق.

الا أننا سنقوم في هذا البحث بعرض عدة مؤشرات محلية وعالمية تدل صريحاً أو ضمناً على الاقتصاد الخفي ونسبة تمثيله في العراق.

٣-٣-١. الوظائف وفقاً لقطاعات الاعمال: القطاع العام هو صاحب العمل السائد في العراق، ولا تزال البطالة مرتفعة في البلد، خاصة بين النساء والشباب. فقد أدى توسع القطاع العام إلى خلق تشوهات واسعة وفرص عمل محدودة في القطاعات الأخرى. وعلى الرغم من أن أكثر من ٧٥٠,٠٠٠ وظيفة جديدة تم إنشاؤها بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٢، إلا أن هذه الوظائف لم تكن كافية لاستيعاب جميع المشاركين الجدد في سوق العمل، ما أدى بالأفراد النشطين اقتصادياً والباحثين عن عمل الى التوجه نحو القطاع الخاص، وهو الآخر غير مساهم بشكل فعلي في الناتج القومي، إذ أن معظم عمليات القطاع الخاص لاتزال تسير دون رقابة اقتصادية حكومية، كما انها لا تدر أموالاً للدخل القومي بشكل ضرائب أو فوائد قروض ممنوحة. ويمثل الشكل الآتي يوضح الوظائف في القطاعين العام والخاص، ويلاحظ من الشكل ارتفاع الوظائف في القطاع الخاص بشكل كبير نسبياً، ومع عدم وجود تشريعات كافية لإلزام القطاع الخاص بالمشاركة في الدخل القومي، فأن معظم هذه الوظائف لا تزال تُعد وظائف عاملة تحت مظلة الاقتصاد الخفي.

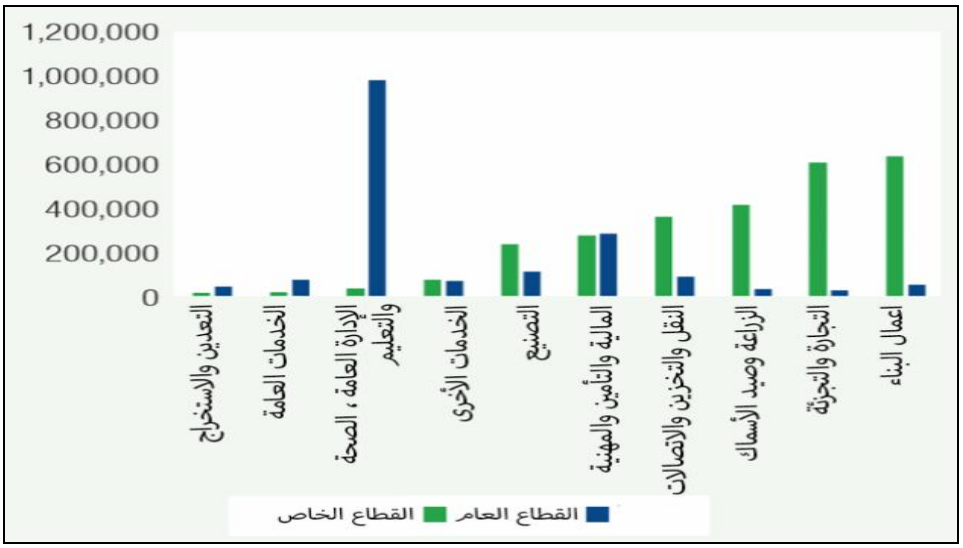

الشكل (٢): توزيع الوظائف في القطاع العام والخاص في العراق

المصدر: المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية ,٢٠١٢

٣-٣-٢. المشاريع الصغيرة: يعد التشغيل احد المتغيرات الرئيسة لأحداث تقدم ملموس لمكانة الافراد في المجتمع، لان اندماجهم وحصولهم على فرص عمل تؤدي الى تحقق منفعة اقتصادية

واجتماعية كفيلة بتحقق نمو اقتصادي مرتفع وتنمية بشرية مستدامة، محققةً بذلك امنهم الوظيفي والإنساني وتقليل التميز الاجتماعي والفقر الذي يعاني منه المجتمع العراقي، ولو القينا النظر الى واقع نمو السكان وتشغيل القوى العاملة في العراق، تحديداً للفترة الزمنية من ٢٠٠٠-٢٠١٢، لوجدنا ان عدد السكان في تزايد مستمر مسجلاً عام ٢٠١٢ (٣٤) مليون نسمة وفق احصاءات الحصر والترقيم، بمعدل نمو (٣%) فضلاً عن حصول تغيرات سكانية جغرافية، والتي تفسرها الهجرة الداخلية متأثرة بفقدان الامن وحالات التهجير القسري والعنف وطبيعة سياسات التشغيل المطبقة والمتمثلة بفتح باب التعيين لوزارات الدفاع والداخلية والتعليم والصحة، وتغيير اتجاهات الانفاق الحكومي والاستهلاكي والاستثماري، لتصب اغلبية الانفاق نحو دعم مستلزمات العسكرية الحربية مع استمرار ملحوظ في ركود القطاعات الانتاجية. فضلا عن تعطيل كافة المشروعات الصناعية وتوقفها عن الانتاج بسبب توجهات السياسة الاقتصادية نحو اقتصاد السوق والانفتاح على العالم وتحرير الاقتصاد من قيوده الكمية والنوعية وفتح الحدود امام الاستيراد من مختلف المناشئ ودخول المنتجات الرخيصة الى الأسواق وتهميش القطاع الخاص وطبيعة سوق العمل العراقي ونوع الطلب والعرض من القوى العاملة من حيث التدريب والمهارات والمؤهلات مؤثرةً بذلك على حجم القوى العاملة في العراق. (وزارة التخطيط العراقية ٢٠١٠-٢٠١٤).

ويوضح الشكلين في أدناه عدد المشاريع الصغيرة العاملة في العراق، وعدد العاملين فيها للفترة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٧.

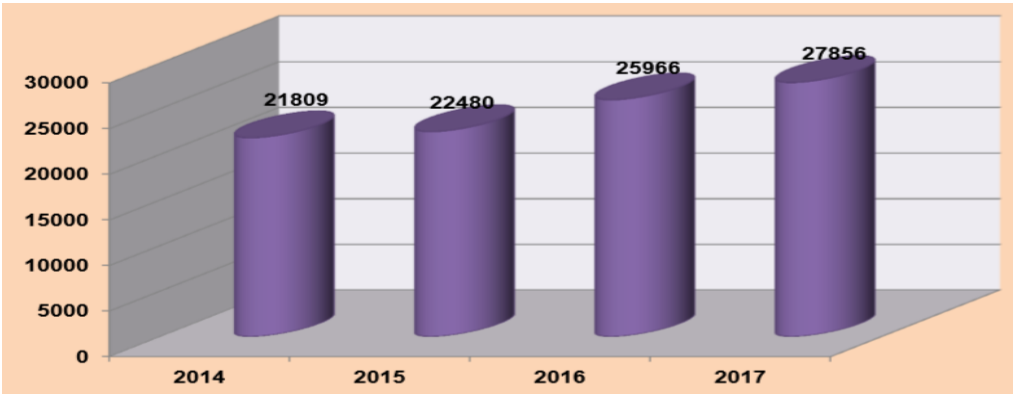

الشكل (٣): عدد المشاريع الصغيرة في العراق للفترة بين ٢٠١٤ و٢٠١٧
المصدر: وزارة التخطيط العراقية-الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠١٧.

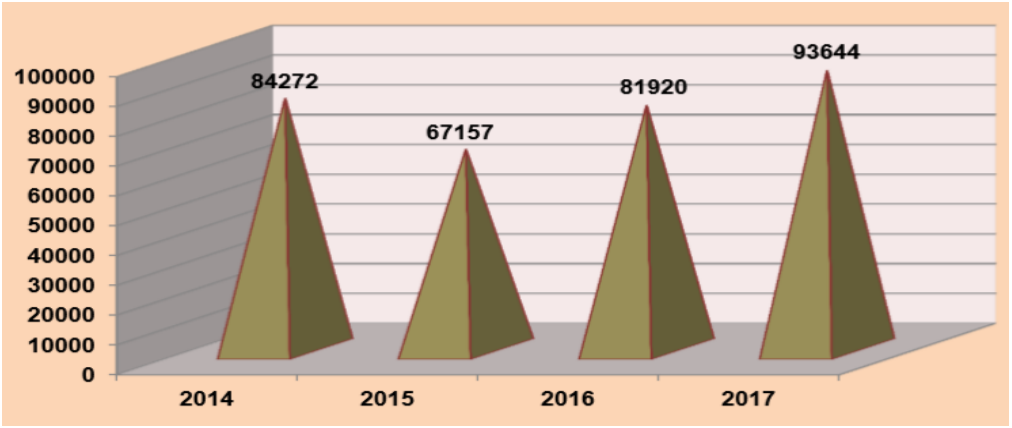

الشكل (٤): عدد العاملين في المشاريع الصغيرة للفترة بين عام ٢٠١٤ و٢٠١٧
المصدر: وزارة التخطيط العراقية -الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠١٧.

ويلاحظ من الأشكال (٣) و (٤) ان عدد المشاريع الصغيرة في العراق لعام ٢٠١٧ بلغ نحو (٢٨) ألف مشروعاً، فيما كان عدد العاملين فيها حوالي (٩٤) ألف عامل. معظم مالكي وأو مشغلي هذه المشاريع يعملون لحسابهم الخاص، ما يجعلهم ضمن مساحة الاقتصاد الخفي، وهو ما قد يمثل حلاً مناسباً للحصول على الدخل مع ضعف أداء الاقتصاد الرسمي العراقي.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

٤-١. الاستنتاجات:

أ. يتبين مما تقدم ان مفهوم الاقتصاد الخفي لايزال غامضاً في حالة الاقتصاد العراقي، فالعديد من الأنشطة ضمن هذا الاقتصاد يتم ادراكها على أنها أنشطة اقتصادية طبيعية أو مسموح بها بشكل شائع.

ب. تركز معظم خطط الإنعاش التي يتم طرحها في العراق بشكل حصري على جوانب الاقتصاد الرسمي بدلاً من إدراك الاقتصاد الخفي أيضاً. وعليه، يجب أن تأخذ خطة الانتعاش في الحسبان ذلك النوع من الاقتصاد، لأن تحويل جزء من الاقتصاد الخفي بنجاح إلى الاقتصاد الرسمي سيزيد من العائدات الحكومية الإضافية، وبالتالي قد تشكل مخرجًا من دوامة الازمات على مستوى الاقتصاد الرسمي.

ج. هناك العديد من العوامل الإيجابية للاقتصاد الخفي، مثل امتصاص زخم العاطلين عن العمل، والحد من المشاكل الاجتماعية الناتجة عن حالة الفقر والبطالة والجوع. الا انه لا يمثل حاله لا نهائية من الحلول الاقتصادية، أو المخرج المناسب للتعامل مع الازمات الاقتصادية. ومهم المهم هنا أن يتم النظر الى الاقتصاد الخفي على أنه ليس أكثر أداة مؤقتة للتعامل مع الازمات، مع التخطيط المكثف للتحول لاحقاً نحو الاقتصاد الرسمي بشكل تام.

د. يمثل الاقتصاد الخفي مشكلة جدية تواجه معظم الاقتصادات المتطورة، خصوصاً تلك الاقتصادات التي تعتمد الضرائب والرسوم بشكل أساسي في تشكيل هذه الاقتصادات. الا أن الأمر لا يبدو كذلك في العراق، فمع نسبة البطالة المرتفعة، وضعف الأداء الاقتصادي، وقصور الجانب الحكومي في توفير فرص العمل وضمان الدخل لإفراد البلد، يبدو أن العمل ضمن الاقتصاد الخفي حلاً مناسباً للتعامل مع الازمة الاقتصادية التي يعاني منها العراق. هذا التبرير يستند الى حقيقية أساسية واحدة مفادها أن هذا الاقتصاد يضمن للعديد من الافراد النشطين اقتصادياً دخلا مناسباً لا يشكل خطر حقيقي على انتاج البلد، وهو الاخر الذي يعاني من قصور واهمال كبير.

ه. يمثل الاقتصاد الخفي في تعامله مع الازمات الاقتصادية سلاحاً ذو حدين، فمع أن زيادة وتوسع نطاق هذا الاقتصاد يشكل أزمة استراتيجية لاقتصاد البلد، متمثلة في الإنتاج العشوائي دون المساهمة في الناتج القومي، الا أن السماح بقدر مقبول من الأنشطة ضمن الاقتصاد الخفي تعد مفتاحاً للتعامل مع عدد من الازمات قصيرة المدى، كالوظائف التي لا تزال خارج حدود الالتزام الضريبي، إلا انها تمثل معالجة مناسبة لمشكلة البطالة، وبما يضمن تحقيق عائد مناسب للعاملين ضمن هذه الوظائف.

٤-٢. التوصيات:

أ. لابد من تحسبن رقابة وجودة أنشطة الاقتصاد الرسمي، وتوفير البدائل الاقتصادية المناسبة التي تحد من تفضيل العمل بعيداً عن الرقابة الرسمية، كإقرار قانون الضمان الاجتماعي المعدل والذي يضمن تقاعد مناسب للعاملين في القطاع الخاصة بمواساة زملائهم من العاملين في القطاع العام.

ب. هناك أهمية قصوى لتحسين عمليات الرقابة على أنشطة القطاع الخاص، عبر تحديدها ورقابتها بدقة. فضلاً عن رسم سياسية جديدة للجانب الضريبي تضمن امتثال جميع الوحدات الاقتصادية والأشخاص ضمن الاقتصاد العراقي.

ج. يتعين على وزارة التخطيط اجراء تقييمات حقيقية وواقعية لحالة الاقتصاد العراقي بالتعاون من الجهات ذات العلاقة، هذه التقييمات من شانها البت في موعد التحول نحو الاقتصاد الرسمي الشامل عبر توفير البدائل المناسبة لجميع الأطراف المستفيدة من عملها ضمن الاقتصاد الخفي.

د. يجب أن تتضمن المبادرات الاقتصادية والاجتماعية الآثار الاقتصادية على المدى الطويل لنتائج هذه المبادرات، كأن يتم توجيه قروض المشاريع الصغيرة نحو الأنشطة السجلة رسمياً في وزارة التجارة أو الجهة الحكومية المعتمدة. فضلاً عن انشاء آلية لتوثيق المبادرات والقروض والدعم الخاص بالحرف اليدوية والمهارات الشخصية بغية توجيهها بشكل طوعي نحو الأنشطة المندرجة تحت جانب الاقتصاد الرسمي.

ه. لقد تم اجراء هذا البحث بالاعتماد على العديد من المؤشرات الاقتصادية التي تشتمل ضمنا على أنشطة الاقتصاد الخفي، وعليه يوصي البحث بأهمية اجراء بحوث موسعة تهتم بتحديد وقياس نطاق الاقتصاد الخفي في العراق، ومعرفة دوره الدقيق في التعامل مع الازمات الاقتصادية.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

١. الرويلي، علي هلول، (٢٠١٢)، إدارة الازمات-استراتيجية المواجهة. ورقة منشورة في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. كلية العلوم الاستراتيجية.

٢. المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية ٢٠١٢.

٣. وزارة التخطيط العراقية -الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠١٧.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Andrianopoulos, A. (2015). Essential Steps for Crisis Management and Crisis Containment.
2. Andrianopoulos, A. (2016). Essential Steps for Crisis Management and Crisis Containment.
3. Baubion, C. (2013). OECD Risk Management.
4. Coombs, T. W. (2007). Crisis management and communications.
5. Coombs, W. Timothy. (2011) "Crisis Management and Communications." Institute for Public Relations. N.p., Jan.-Feb.. Web.
6. Guliyev, H. E. o. (2019). Estimating the Size of the Shadow Economy in Azerbaijan. Paper Presented at the Вопросы Управления и Экономики: Современное Состояние Актуальных Проблем.
7. Hamidovic, Haris. (2012). An Introduction to Crisis Management. ISACA. 5.
8. Hassan, M., & Schneider, F. (2016). Size and development of the shadow economies of 157 worldwide countries: updated and new measures from 1999 to 2013. J Glob Econ 4 (3). In.
9. Kelmanson, M. B., Kirabaeva, K., Medina, L., Mircheva, M., & Weiss, J. (2019). Explaining the Shadow Economy in Europe: Size, Causes and Policy Options: International Monetary Fund.

10. Ki, E. J., & Brown, K. A. (2013). The effects of crisis response strategies on relationship quality outcomes. The Journal of Business Communication (1973), 50(4), 403-420.
11. Mai, H., & Schneider, F. J. J. o. G. E. (2016). Size and development of the shadow economies of 157 worldwide countries: Updated and new measures from 1999 to 2013. 4 (3), 1-15.
12. Medina, L., Jonelis, M. A. W., & Cangul, M. (2017). The informal economy in Sub-Saharan Africa: Size and determinants: International Monetary Fund.
13. Taneja, S., Pryor, M. G., Sewell, S., & Recuero, A. M. (2014). Strategic Crisis Management: A Basis for Renewal and Crisis Prevention. Journal of Management Policy & Practice, 15(1).
14. Taneja, S., Pryor, M. G., Sewell, S., & Recuero, A. M. (2014). Strategic Crisis Management: A Basis for Renewal and Crisis Prevention. Journal of Management Policy & Practice, 15(1).
15. Wang, W. T., & Belardo, S. (2005, January). Strategic integration: A knowledge management approach to crisis management. In System Sciences, 2005. HICSS'05. Proceedings of the 38th Annual Hawaii International Conference on (pp. 252a-252a). IEEE.